



إحدى متطوعات الصحة المجتمعية لدى منظمة أوكسفام تتحدث في حفل ترويجي للصحة العامة للاحتفال باليوم العالمي لغسل اليدين في محافظة تعز.

لن ننتظر

بينما تشتعل الحرب في اليمن، تسعى نساءه لبناء السلام

خلف النزاع الصراع الدائر في اليمن آلاف من القتلى، وملايين من المشردين والجانحين، واقتصاداً مدمراً. وتقلصت الآمال المنعقدة على تحقيق محادثات السلام أياً من ثمارها المرجوة وبالتالي أصبحت هناك حاجة ماسة لاتباع نهج جديد. وفي هكذا حالات من الصراع، تتأثر النساء والفتيات على وجه الخصوص بشكل كبير ويصبح دورهن حاسماً في بناء السلام على المستوى المحلي. وعلى الرغم من توفر بعض الجهود لمساعدتهن، إلا أنهن لا يتلقين الدعم العملي والالتزام الدبلوماسي الكافي؛ فهذا الدعم ضروري لسد الفجوة بين محادثات السلام على المستوى المحلي والوطني والدولي، كما تُعد ضرورية أيضاً لبناء عملية سلام فعّالة وشاملة تؤدي إلى نتائج ملموسة ومستدامة.

الملخص

"أمل أن يستطيع أطفالنا العودة إلى ديارهم وإكمال دراستهم. أنا لا أريد أن يصبحوا جنودًا ليقتلوا الآخرين، حتى لو كانوا من أعدائهم" هذا ما قالته أسماء، وهي أم لثلاثة أطفال، أجبرت على ترك منزلها بسبب الإشتباكات المسلحة الكثيفة على الحدود اليمنية السعودية.

إن الصراع الدائر بين الحكومة المعترف بها دوليًا (التي تلقي دعمًا من تحالف دولي بقيادة المملكة العربية السعودية) وقوى المعارضة المعروفة باسم الحوثيين (التي تلقي دعمًا من حزب المؤتمر الشعبي العام التابع للرئيس السابق علي عبد الله صالح وحلفائه)، قد أسفر عن كارثة إنسانية ستبقى آثارها لعقود من الزمن حيث أصبح أكثر من 10 ملايين يمني بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية. كما تم رصد العديد من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وتكافح الأمهات من أجل إطعام أكثر من 1.5 مليون طفل يعانون من سوء التغذية، أي ما يقارب من ثلث إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. وعلى حد تعبير الناشطة الاجتماعية سميرة بلح في الحديدة، "نحن بحاجة إلى إنقاذ أجيال المستقبل قبل فوات الأوان".

لا يوجد من هو أشد عجزًا في تحقيق الأمان أكثر من أولئك الذين لا يزالون مشردين من منازلهم بينما تنزلق اليمن نحو الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي¹. ومن خلال سعيها لتحقيق نصر عسكري، تتسبب أطراف الصراع في تفاقم الوضع الإنساني عندما تستهدف الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتمنع وصول المساعدات. فالمساعدات وحدها لا يمكن أن تعالج هذه الآثار الكارثية، ويمكن تحقيق ذلك فقط إذا تم وضع حد للعنف الدائر. فالسلام ضروري لنجاة أكثر من 10 مليون يمني، هم في أمس الحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة، من بينهم الكثير ممن هم على شاكله عائلة أسماء².

هناك مقولة في اليمن تقول إن "المرأة هي نصف المجتمع". ففي عام 2011، تحدثت المرأة اليمنية بنجاح نظام يقصدها مبدئيًا عن التواجد في مؤتمر الحوار الوطني ومحادثات السلام التي أعقبت الانتفاضة. وعلى الرغم من الشقاق والخلاف، تعمل المرأة اليمنية كصانعة وحافظة للسلام بشكل غير رسمي، بالرغم من أنها غالبًا ما تُهمش في محادثات السلام الوطنية والدولية، وتفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي لدورها. أما اليوم، فهناك المئات من المبادرات التي تقودها النساء لمعالجة آثار الصراع، وغالبًا ما يرى القائمون على "منظمتي أوكسفام وسيفروورد" أن المرأة اليمنية تضطلع بأدوار قيادية وخطرة. لنأخذ سميرة على سبيل المثال: فهي تنتمي لمجموعة من النساء في الحديدة اللواتي يعملن على مراقبة تدمير البنية التحتية المدنية ويساعدن المستضعفين في الحصول على دخل.

أما المجتمع الدولي، فيستحق اللوم والثناء على حدٍ سواء فيما يتعلق بالحرب في اليمن. فقد تم اتهام العديد من الدول الغربية، وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بتأجيج نيران هذه الحرب من خلال بيع الأسلحة للسعودية وحلفائها، واضعين مكاسبهم وأرباحهم قبل التزامهم الأخلاقي تجاه الشعب اليمني. ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت العديد من الحكومات، بما في ذلك بعض المانحين الغربيين ودول الخليج العربي بتمويل كبير بهدف تعزيز الاستجابة الإنسانية في اليمن. وقد سعت العديد من الحكومات والأمم المتحدة لحل هذا الصراع دبلوماسياً، بما في ذلك بعض مبادرات لتضمين وجهات نظر النساء ومخاوفهن.

لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ليس فقط في زيادة مستوى الاستجابة الإنسانية للنساء والفتيات، ولكن أيضاً لضمان فاعلية جهود بناء سلام وتمثيلها لكل فئات المجتمع اليمني.

ومع ذلك، لا بد من توسيع نطاق مشاركة المرأة في عملية السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية — وذلك بالتأييد والوصول للدعم المالي والتقني والسياسي الذي يعزز حجم وفاعلية مساهماتها. ويجب أن تُعطى الفرص للنساء من كافة التوجهات، ومن مناطق أخرى غير صنعاء، للتعبير عن مخاوفهن وأفكارهن عن المستقبل، وكذلك فإن زيادة مشاركة المرأة من خلال تشجيع المبادرات المحلية سيساعد على بلورة صوت جماعي حول القضايا ذات الأهمية المشتركة وليس فقط تلك المتعلقة بالنساء، إنما بهدف جعل عملية إعادة الإعمار شاملة وواسعة النطاق.

وهناك أدلة عالمية متزايدة تسلط الضوء على فاعلية مشاركة المرأة في دعم عمليات السلام، والمساهمات الكبيرة التي بذلتها لصنع السلام وتنفيذ الاتفاقات النهائية³. وتوضح التوصيات التالية كيف يمكن للجهات الفاعلة اليمنية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني دعم هذه العملية.

وتعمل منظمة "سيفرورلد" في اليمن منذ عام 2011 على دعم مشاركة المرأة في السياسة والأمن وبناء السلام وذلك بنشر البحوث وتنظيم النقاشات وورش العمل مع المجتمع المدني اليمني والحكومة، وكذلك توفير التدريب والدعم للمنظمات النسائية والعمل مع منظمات شريكة في جميع أنحاء اليمن. ويركز برنامج منظمة "سيفرورلد" الحالي عن الدور الاجتماعي والسلم والأمن اليمني، على تعزيز مشاركة المرأة في عملية بناء السلام على المستوى المحلي.

وعلى نحو مشابه، وعلى الرغم من الأزمة الحالية، تواصل منظمة أوكسفام عملها مع النساء اليمنيات لتنفيذ برامج ومشاريع محددة مثل سلام وأمن المرأة ووصولها إلى نظام العدالة. وبشكل عام-وكما هو الحال في جميع أنحاء المنطقة- تهدف منظمة أوكسفام من خلال اتباع أساليب مختلفة على ضمان المساواة على أساس النوع الاجتماعي، حيث تنفذ برامج حول النوع الاجتماعي عبر شراكات مع منظمات محلية ووطنية، كما وتركز على بناء قدرات الشركاء المحليين لضمان استمرارية عملهم. علاوة على ذلك، ومتى أمكن تحقيق ذلك، تقوم منظمة أوكسفام بدعم مشاركة النساء اليمنيات الناشطات في المحافل الوطنية والدولية، لدعمهن للتعبير عن مخاوفهن فيما يتعلق بقضايا وطنهن مباشرة إلى المسؤولين.

التوصيات

يجب على الحكومة اليمنية، والحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام، وقوات التحالف التي تقودها السعودية، وغيرها من الأحزاب والجماعات المتنازعة على جميع الأصعدة أن تلتزم بوقف شامل وفوري لإطلاق النار في كافة أنحاء البلاد وأن تضعه حيز التنفيذ، وأن تدعم الجهود المبذولة لتحقيق اتفاق سلام شامل، بما في ذلك المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي:

- الالتزام والتمسك بالقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان حماية النساء والأطفال والحصول على المساعدات الإنسانية (بما في ذلك الحصول على الغذاء والماء والمأوى).
- تضمين وإشراك النساء مباشرة في المباحثات الجارية وأخذ ما يبدين من مخاوف وقلق بعين الاعتبار، وربط المحادثات بالمشاورات المحلية ومبادرات بناء السلام، من خلال الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- ضمان الحماية وتسهيل حرية الحركة للنساء الناشطات داخل وخارج اليمن.

يجب أن تدعم الحكومات، بما في ذلك الجهات المانحة لليمن مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال:

- اتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وذلك باستخدام جميع وسائل الضغط والتأثير على أطراف الصراع من أجل وقف القتال.
- ضمان ألا تقل نسبة النساء المشاركات في محادثات السلام اليمنية عن 30% بما في ذلك أعضاء وفود أطراف الصراع ووفود المجتمع المدني.
- توفير التمويل الأساسي لعدة سنوات ومنح ما يكفي للحفاظ على مشاركة منظمات المرأة اليمنية في بناء السلام على المستوى المحلي.
- دعم مشاركة المرأة الفعالة في مؤتمرات المانحين (بما في ذلك الإعداد والتصميم) لضمان تدخلات تستهدف احتياجات النساء المتضررات من الصراع على نحو ملائم.
- الارتقاء والنهوض بحماية الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة من المخاطر والتهديدات الشخصية التي قد يواجهنها نتيجة إبراز أنفسهن للمجتمع، من خلال زيادة فرص حصولهن على الدعم القانوني وإنشاء آلية تبليغ ورصد وطنية تمكن النساء الناشطات من الإبلاغ عن أية مخاوف لديهن بشأن سلامتهن وأمنهن.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص معالجة الإقصاء السياسي الذي تعاني منه المرأة اليمينية من خلال:

• تسهيل وصول النساء إلى المحافل والاجتماعات المحلية والوطنية والدولية بشكل فعّال، ومنحهن الدعم العملي لضمان سماع تجارب وآراء النساء القادمات من خلفيات متنوعة.

يجب أن تعمل الوكالات الإنسانية من أجل تحقيق مشاركة أكبر للمرأة تماشيًا مع التزامات مؤتمر القمة العالمي الإنساني عن قضايا النساء والفتيات من خلال:

• ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل تصميم وتنفيذ البرامج الإنسانية.

• ضمان ألا تقل نسبة المناصب القيادية في السياقات الإنسانية التي تشغلها النساء عن 40% بحلول عام 2020.

• ضمان ألا تقل نسبة النساء من الموظفين على جميع المستويات عن 30% بحلول عام 2020، وعن 40% بحلول عام 2025.

• دعوة "أداة التسريع العالمية بخصوص المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني (GAI) وغيرها من الجهات الفاعلة والجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم للجهات الفاعلة المحلية والسعي لشراكات مع المنظمات اليمينية التي تقودها و/أو تمثلها المرأة على جميع المستويات.

يجب على المجتمع الدولي والمجتمع المدني اليميني:

• إنشاء قنوات للتشبيك بين النساء اليمنيات من جميع أطراف الصراع لتحديد القضايا الرئيسية والمتطلبات والمقترحات الخاصة بإجراء محادثات السلام المحلية والوطنية والدولية.

• رصد الممارسات الجيدة بشأن مشاركة المرأة على المستويات المحلية والوطنية والاحتفاء بتلك الممارسات وتقديرها.

1 المقدمة

منذ بداية الصراع في أوائل عام 2015، عانى المدنيين اليمنيين من ويلات هجمات شبه يومية من قبل جميع الأطراف المتصارعة. وقد دمر القصف المستمر منذ حوالي عامين والقتال البري الدائر المدارس والمنازل والمصانع والأسواق. وأدى الاقتصاد المدمر واستمرار أعمال العنف إلى تعميق معاناة النساء والفتيات اليمنيات، اللواتي عانين بالأساس من التمييز العنصري المنهج والتهميش حتى قبل الصراع.

فشلت محادثات السلام مرارًا وتكرارًا في تدمج النساء أو ما يعبرن عنه من مخاوف ومصالح بشكل فعال في ظل النظام الإقصائي من النخبة الذكورية في السياسة اليمنية. ولا يزال من الصعب على أكثر من مليوني شخص - أكثر من نصفهم نساء لفتيات - العودة إلى ديارهم في مناطق الصراع مثل تعز والجوف وصعدة ومأرب ولحج وحجة والحديدة. وعاد أكثر من مليون شخص إلى منازلهم ليجدوا البنية التحتية الأساسية مدمرة والاقتصاد متهالك وندرة في الخدمات الاجتماعية. وبالنسبة للأسر التي تعيلها النساء أو الأطفال، فهناك حاجة ماسة إلى الاحتياجات الأساسية مثل المياه النظيفة والمأوى. ومنذ أزيد من وتيرة الحرب، واجهت النساء ارتفاع في نسبة العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بينما يجري تزويج الفتيات الصغيرات كجزء من محاولات عائلاتهم اليائسة للبقاء على قيد الحياة⁴.

يجب أن ينظر العالم إلى القدوة من القيادات النسائية المحلية في جميع أنحاء العالم اللواتي يوجهن الجهود نحو السلام في مجتمعاتهن. وقد أظهرت الدراسات في جميع أنحاء العالم من سياقات متعددة أن هناك ارتباط إيجابي بين قوة تأثير المرأة في مفاوضات واتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها وتنفيذها⁵. وليس من الضروري أن تقتصر مشاركة المرأة على المشاركة المباشرة على طاولة المفاوضات، ولكن يمكن أن يتم ذلك من خلال المشاورات وورشات العمل لحل المشكلات أو أنشطة توعية وحشد مجتمعية، إلخ. ولذلك، من أجل زيادة فرص التوصل إلى اتفاق سلام دائم في اليمن يتمتع بدعم شعبي واسع النطاق، يجب على وكالات الأمم المتحدة والحكومات المانحة جعل أولوياتهم تتضمن دعم دور المرأة وتأثيرها في عملية السلام من خلال وضع أطر دعم إضافية وتوفير الموارد المالية التي تحتاجها المرأة للتصرف بمرونة وبشكل مستقل.

2 الانهيار الذي يحيط بنا

"يتسول الأطفال الخضروات من السوق، وتذهب النساء إلى القرية للتسول للحصول على الدقيق وغيره من المواد الغذائية. ويأكل معظم الناس هنا الخبز والشاي فقط".

أمرأة مشاركة في نقاش مع الفئات المهمشة في تعز كجزء من تقييم أدوار النوع الاجتماعي لمنظمة أوكسفام⁶.

لقد صدمت صور الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد في اليمن الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم⁷. ومع ذلك، هذه الصور لا توفر سوى لمحة بسيطة عن معاناة لا توصف وهي إلى حد كبير من صنع الإنسان لأكثر من 10 مليون يمني في حاجة ماسة إلى مساعدات فورية⁸. أكثر من (800,000) من الفتيات غير قادرات على الوصول إلى التعليم⁹، وحوالي (500,000) من النساء الحوامل قد يكن غير قادرات على العثور على الخدمات الطبية الآمنة وبأسعار معقولة¹⁰. وتكافح الأمهات من أجل إطعام أكثر من 1.5 مليون طفل يعاني من سوء التغذية – أي ما يقارب من ثلث الذين يعانون من سوء التغذية الحاد¹¹. وقد تم أقراف انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف الصراع، بما في ذلك القصف والغارات الجوية العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وقد انحسرت نسبة التقدم الذي تم تحقيقه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل بدء الأزمة الحالية. إذ يُقدر بأن معدلات الفقر قد تضاعفت لتصل إلى نسبة 62% منذ بداية الصراع. وسيزيد هذا المعدل في ظل عدم دفع رواتب 1.25 مليون موظف في القطاع العام؛ ما يُحرم حوالي 30% من السكان من دخل الأسرة الرئيسي لهم¹². ويتفاقم هذا الوضع بسبب انهيار شبكات الأمان الاجتماعي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية بنحو 26%¹³.

وتدفع الغالبية العظمى من السكان ثمن استمرار الجمود الحالي في ظل استمرار الحرب. فمن المرجح أن يزداد انتشار سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد القتلى من المدنيين اليمنيين. هنالك أكثر من 14 مليون شخص لا يحصلون على المياه النظيفة أو خدمات الصرف الصحي. ويبدو أنه سيكون من الصعب جداً على النظام الصحي مواجهة الخطر المتزايد لانتشار الكوليرا حيث أنه يعمل بأقل من نصف طاقته السابقة ويفتقر للأدوية والمعدات والموظفين¹⁴.

وبينما تسير البلاد بلا هوادة نحو الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الكامل، لا يشعر أحد بالفشل في تحقيق السلام أكثر من أولئك الذين لا يزالون مشردين من منازلهم¹⁵. وتتسبب أطراف الصراع بزيادة الوضع الإنساني سوءاً من خلال سعيها لتحقيق النصر العسكري، ومن خلال تدمير البنى التحتية والخدمات الأساسية، ومنع وصول المساعدات. والمساعدات وحدها لا يمكن أن تعالج هذه الآثار الكارثية. ويمكن ذلك فقط من خلال وضع حد للعنف.

شكل 1: عالقون بين الأطراف المتصارعة

شهدت المناطق الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية صراعاً ضارياً. وقد علق غالبية السكان من منطقة حرض في اليمن بين الأطراف المتصارعة، وتم تدمير معظم البنى التحتية المدنية. وعاشت أسماء هنا مع زوجها وأطفالهما الثلاثة. ولكنها اضطرت للخروج من منزلها إلى منطقة عبس، وهي إحدى المناطق التي تدعم فيها منظمة أوكسفام عدد كبير من النازحين، والتي كذلك تتعرض لغارات جوية.

وقد عبرت أسماء لمنظمة أوكسفام عن قلقها بأنه على الرغم من أن أطفالها قد نجو حتى الآن من الصراع، إلا أنهم لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة. وهم يواجهون مستقبلاً غامضاً، لأنهم تركوا وثائقهم الرسمية في المنزل أثناء الهروب إلى بر الأمان. وقالت: "أمل أن يكونوا قادرين على العودة إلى ديارهم وإكمال دراستهم. فأنا لا أريد لهم أن يصبحوا جنوداً يقتلون الآخرين، حتى لو كانوا من أعدائهم".

عندما قامت منظمة أوكسفام باستطلاع رأي النساء النازحات في جميع أنحاء شمال وجنوب اليمن، كانت

أولوياتهن هي توفر الخدمات الاجتماعية وفرص التعليم لأطفالهن. ومع ذلك، ومع عدم دفع رواتب موظفي الحكومة، فإن الخدمات القليلة المتبقية قد انهارت الآن.

ولا تستطيع أسماء وعائلتها العودة إلى مدينة حرض التي لا تزال منطقة صراع وقد أوقفت منظمة أوكسفام عملياتها هناك منذ شهر فبراير عام 2016، كما هو الحال حتى الآن، فهي منطقة محظورة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني¹⁶. تصوير: مؤيد الشيباني / أوكسفام



تعزيز السلام والعدالة

أظهرت دراسة حديثة لمنظمة أوكسفام استمرار دور القيادات النسائية داخل الأسر الممتدة والمجتمع الأوسع. حيث وجدت أن هناك تشاور مع النساء وتمثيل للنساء كجزء من الممارسات الحالية أمام الرجال في قيادة الأسرة أو المجتمع - خلافاً للاعتقاد المحافظ السائد بين العديد من اليمنيين بأن المرأة لا تلعب دوراً في الوساطة القبلية¹⁷.

"تلعب المرأة في المجتمع هنا دوراً نشطاً في تعزيز السلام وحل المشكلات يوماً بعد يوم" كما تقول نور محمد، وهي معلمة سابقة وناشطة مجتمعية في منظمة أوكسفام، وكانت قد تعرضت للتشريد من مدينة حرض¹⁸. غالباً ما كانت نور محمد تدعو إلى التوزيع العادل للحطب في المنطقة، وخاصةً عندما تكون النساء والفتيات النازحات يساهمن بشكل كبير في عملية التجميع. كما أنها تحشد المساعدة من النساء في المجتمع المضيف لتقسيم الحطب بالتساوي، فهم يرون أيضاً "التعب والجهد الذي تبذله النازحات". ويستمر دعم وتأبيد نور لحقوق النساء النازحات مثلها، لا سيما في موسم الزراعة عندما تذهب النساء للعمل في المزارع، حيث يعطيهم الرجال أجور قليلة ليستعادلة".

تبلغ أزهار تسع سنوات من العمر وأجبرت مع عائلتها للنزوح من حرض. ومهمتها هي جمع الحطب حتى تتمكن أسرته من طهي الطعام. حيث أن الحطب من الموارد الشحيحة للمجتمع المضيف. تصوير: مؤيد الشيباني/منظمة أوكسفا



كجزء من الزيارات المنزلية، تعرفت نور على القضايا التي تواجهها النساء اللواتي تم تشريدن من بيوتهن، وخصوصاً عن يجب أن يتخذ القرارات بشأن كيفية إنفاق الموارد المنزلية المحدودة. هذا ينبع من الاعتقاد السائد في المجتمع أنه لا ينبغي أن تكون الأولوية لأصوات واحتياجات المرأة. تشجع نور النساء على عدم الخوف ومواصلة توصيل آرائهن، لأن الرجال سوف يعتادون على كونهن جزءاً من عملية اتخاذ القرارات الأسرية.

في مبادرتها الخاصة، أنشأت نور أيضاً مدرسة صغيرة حيث تستطيع الفتيات تعلم القراءة والكتابة والمهارات الحسابية الأساسية. وقالت لمنظمة أوكسفا أن "تعليم الفتيات هو قضية رئيسية من شأنها أن تساعد النساء في الدفاع عن أنفسهن وحماية حقوقهن من دون الحاجة إلى أي شخص آخر". فمع تزايد أعداد الفتيات اللواتي يتم تزويجهن في سن 13 عاماً بسبب الضغوط المالية التي تواجه أسرهن، إن الحاجة إلى إبقائهن في المدرسة هو أمر ملح¹⁹.

ويجب أن يستمر دعم وتمكين العديد من النساء مثل نور للمشاركة بفاعلية في جهود الإغاثة الإنسانية. ويجب تمثيل احتياجاتهن ووجهات نظرهن في لجان الإغاثة المحلية وفي مؤتمرات المانحين الدولية، مما يؤدي إلى التدخلات التي ستكون مناسبة ومستدامة. ويجب أن تعزز جهود الإغاثة والمساواة بين الجنسين والقيادات النسائية ومشاركة وحماية المرأة، الأمر الذي سيؤدي ليس فقط إلى استجابات إنسانية أكثر فاعلية ولكن أيضاً إلى زيادة نجاح عملية السلام على المستوى المحلي²⁰. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تعطي النساء من أمثال نور منبراً في محادثات السلام الوطنية والدولية. وهذا من شأنه إضفاء جرعة إلى هذه المحادثات عن واقع النازحين الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة.

3 مجتمعاتنا، أصواتنا

بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1325 (2000)²¹ فإن النساء والأطفال "يمثلون الغالبية العظمى من المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك اللاجئين والنازحين". إن العنف الوحشي المستمر ضد المدنيين يؤدي إلى مظالم عميقة يمكن أن تأجج عدم الاستقرار والصراع.

وقد جرت النخب السياسية والجهات الفاعلة المسلحة اليمن إلى الحرب والبؤس²² . وعلى الرغم من استمرار استبعاد النساء من المحادثات من قبل هذه النخب، إلا أنهن يسعن بالفعل لتحقيق تغيير إيجابي في اليمن².

شكل 2: نحن بحاجة إلى أن يتم الاستماع إلينا - نحن بحاجة إلى إنقاذ الأجيال القادمة قبل فوات الأوان

تقول سميرة بلح " لسنا فقط متلقين للقرارات، بل يجب أن نكون شركاء متساوين في عملية اتخاذ تلك القرارات". وقد كانت سميرة قادرة من خلال التدريب والدعم على تحديد وفهم تهديدات الحماية المحلية وتوثيقها. ونقلت سميرة معرفتها وتصميمها وإرادتها لغيرها من النساء في مجتمعها المحلي في الحديدة. والآن توثق المجموعة تدمير البنية التحتية المدنية، وتساعد المستضعفين لكسب الدخل في ظل هذا الاقتصاد المحلي المرة النساء المحتجزات على الخروج من مراكز الشرطة والعودة إلى ديارهن وأسرهن، والتأكد من أنهن لم يتعرضن للأذى خلال عملية الاعتقال. وكما تدير المجموعة الصراعات المحلية التي تندلع بسبب الضغوط المالية الشديدة على الأسر والمجتمعات المحلية.

تقول سميرة أنه وسط استمرار الحرب تشعر هي وغيرها من النساء اللواتي تحدثن إلى سيفروورلد بأن "لا أحد يرانا، لا أحد يستمع لنا". وعندما سئلت ما هي الرسالة التي تود أن تنقلها إلى أولئك الذين يفاوضون على السلام على المستوى الدولي، قالت سميرة: "الكثير من الأسر فقدت جيلين بسبب هذه الحرب. نحن بحاجة إلى إنقاذ الأجيال القادمة قبل فوات الأوان".

تقول سميرة أنه على الرغم من بذل أقصى جهدهن، فإن مجموعة النساء غير الرسمية لبناء السلام تواجه موجة مستعصية على الحل من العنف.

تصوير: سميرة بلح / سيفروورلد



ينبغي دعم جهود النساء المحليات في بناء السلام، كما هو مطلوب بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2242 (2015)²⁴، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى دعم مشاركة المرأة في "آليات منع وحل الصراعات". من خلال فهم تجربة بناء السلام للنساء على المستوى المحلي، حيث يمكن للحكومات ومنظمات الإغاثة على حد سواء معرفة احتياجاتهن العاجلة وكذلك تحديد الكيفية التي يمكن أن تدعم عملهن كرواد لتحقيق تغيير أكبر²⁵.

شكل 3: بصيص ضوء في الظلام

تعمل تغريد كعضوة في مجموعة العمل المجتمعي لمشروع "النضيها" ضمن برنامج سيفروورلد "مجتمعات

صنع السلام" في تعز²⁶. وضمن إحدى فعاليتها عملت هذه المجموعة على تحديد الأزقة والطرق المظلمة التي تشكل خطراً على سلامة النساء والأطفال في مديرية المظفر، حيث إنها إحدى المناطق التي تستضيف عددًا كبيراً من النازحين. وتم انتخاب تغريد لإدارة مبادرة مجتمعية لترتيب إنارة في الطرقات تعمل بالطاقة الشمسية في أماكن مختلفة ليحس الناس بمزيد من الأريحية ويستطيعوا التحرك بحرية وأمان. وتمكنت تغريد بالتعاون مع المجموعة من إقناع وجهاء المجتمع المحلي في المظفر بالمشروع، حيث ساهموا في أعمال التركيب والصيانة.

مكان على طاولة المفاوضات

"لقد كان لدينا حلم بأن يكون لنا بلد آمن ودولة قانون، ولكن الآن لا يمكننا العمل معاً. يجب على المجتمع المدني والنساء والشباب أن يشاركوا في عملية صنع القرار، لم نصل إلى الحلم لأنه لم يتم إشراك جميع الفئات".

الدكتورة انطلاق المتوكل، الشريكة المؤسسة لمؤسسة تنمية القيادات الشابة

على الرغم من أن النساء والفتيات يدفعن الثمن الأكبر للصراع القائم، فقد كانت مشاركة المرأة في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة محدودة للغاية. والسبب لهذا في المقام الأول هو أن الأطراف المتصارعة وأنصارها الدوليين قد فشلوا في تقديم تنازلات ذات معنى، كما عملوا على إقصاء العناصر الرئيسية الأخرى في المجتمع اليمني، مثل الشباب وليس فقط النساء. وقد فشل هذا النهج بشكل واضح في إحراز أي تقدم يذكر، في حين يجثم البؤس على صدور الناس.

لقد أسكت الصراع الأصوات الشعبية في وقت ما عندما كان يمكن قول القصة الحقيقية عن الشعب اليمني - القصة التي لم يتم سماعها كثيراً في جنيف، أو الرياض أو الكويت. إذ تركز المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة على تأسيس وقف إطلاق النار والحفاظ عليه، وتتابع الترتيبات السياسية والأمنية. ومع ذلك، فمن الضروري أيضاً القيام بإعداد خطة لعملية سلام وطنية لتنفيذها في أقرب وقت ممكن. وذلك يجب أن يكون شاملاً ويعالج المظالم المحلية، بما في ذلك تلك الخاصة بالنساء. مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية ليس فقط لتنفيذ عملية السلام والتي تعكس المظالم المحلية، ولكن أيضاً للتأكيد على الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار.

وقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً لإشراك المرأة في عملية السلام من خلال إنشاء "حلف المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن"²⁷. حيث تم دعوة نساء من هذا الحلف إلى مناقشات جانبية في الكويت. في أكتوبر عام 2015، اجتمعت 45 امرأة يمنية من مختلف ألوان الطيف السياسي معاً لتشكيل ائتلاف للسلام في اجتماع عقدهته الأمم المتحدة في لارنكا، قبرص. وفي مايو 2016، ذهبت بعض هؤلاء النساء إلى محادثات السلام التي توسطت فيها الأمم المتحدة في الكويت لتقديم رسائل مشتركة بين الأطراف المتصارعة. ومع ذلك، على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام، فقد كانت النساء السبع اللواتي شاركن غير متأكدات حول ما الذي ينطوي عليه دورهن "كمراقبات"²⁸.

ركزت رسائل هذا الحلف للوفود المشاركة في محادثات الكويت على:

- أهمية التوصل إلى سلام عادل وشامل، والالتزام بوقف القتال وتفعيل لجان الهدنة المحلية.
- الحاجة إلى إشراك النساء والشباب والمجتمع المدني في بناء السلام والأمن، في جزء منه عن طريق السماح بمشاركتهم الكاملة في اللجان (على جميع المستويات) التي تم إنشاؤها في اتفاق سلام مطول.
- فاعلية اتباع الطرق التقليدية في حل الصراعات.
- الحاجة الملحة لضمان استمرار الخدمات التعليمية والصحية²⁹.

بدلاً من إشراكهن في عملية التخطيط الاستراتيجي لمبادرات سلام رسمية عام 2016، تم إبعاد النساء اليمنيات اللواتي استطعن المشاركة وحصر دورهن في مناقشات غير رسمية ليست على صلة بالمفاوضات الرئيسية حول الترتيبات السياسية والأمنية. وإذا لم يتم استشارة النساء وغيرهن من الذين يعتبرون خارج النخبة السياسية بخصوص المسائل الجوهرية، فمن غير المرجح أن يتم تضمين وجهات نظرهم، وبذلك سوف يخدم الاتفاق الناتج (أو الإخفاق) مصالح النخبة بدلاً من مصالح العدد الأكبر من السكان. وسوف يعزز ذلك الديناميات التي أدت إلى الصراع في المقام الأول.

وعلى العكس من ذلك، فإن التمثيل الأكبر للسكان يساعد على تحقيق اتفاق سلام وما يتبعه من العمليات السياسية وعمليات إعادة الإعمار التي تلبي احتياجات نسبة أوسع من المجتمع - ومعالجة المشكلات الهيكلية المبنية على أساس النوع الاجتماعي وغيرها من مظاهر عدم المساواة، والإستفادة الأمثل من استثمارات المساعدات الانمائية، ووضع أساس لدولة تحظى بتأييد واسع ومستقر.

ولا تتحقق فوائد مشاركة المرأة في مبادرات السلام إلا عندما يمكن للمرأة أن تشارك بصورة فعالة في مركز صنع القرار، مع وجود فرص حقيقية للتأثير على النتائج.

4 "صفقة" سلام أم سلام حقيقي؟

إن الوضع في اليمن معقد. فإن الحل الوحيد للصراع الحالي هي وقف إطلاق النار واستمرار العملية السياسية السلمية. وحتى تتوقف الأطراف المتصارعة عن وضع مصالحها السياسية والاقتصادية فوق التزاماتها الدولية وحماية أرواح الشعب اليمني، سيبقى اليمن في حالة اضطراب وفوضى. بالإضافة إلى ذلك، فقد فشلت العملية التي يهيمن عليها نخبة من الذكور في تحقيق السلام لليمن. ومع توقف عملية السلام واستمرار العنف أصبح تغيير النهج من أجل زيادة الدعم للدور الفعال للمرأة في جهود السلام أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتطلب دعم بناء السلام المحلي توفير موارد الدعم الأساسي لمنظمات المجتمع المدني النسائية، والتنسيق والتعاون على المستوى الوطني عبر مختلف مناطق الصراع؛ والتنشيط بين القيادات النسائية والناشطات العاملات على المستوى المحلي والمجتمعي؛ ووصول النساء إلى المحافل ومراكز إدارة العمليات الدولية.

اليمن هو سجننا

عندما يتم دعوة الناشطات والقياديات اليمنيات للحديث في المحافل الدولية حول الوضع وتجربتهن في الحرب في اليمن، فغالباً ما يعجزن عن القيام بذلك. ويرجع ذلك جزئياً لأن النساء في كثير من الأحيان يجدن أنفسهن محاصرات وغير قادرات على التحرك والخروج من البلاد أو الدخول إليها. لقد فرضت العوائق مثل المشاكل في البنية التحتية للتنقل والقيود البيروقراطية وحظر السفر المزيد من قيود الحركة على النساء وزادت من إقصائهن.

كما تقيد الأعراف الخاصة بالنوع الاجتماعي حرية النساء في الحركة خارج منازلهن، وخصوصاً خلال فترات انعدام الأمن³⁰. "عندما تحدثت إلى النساء من جميع الأطياف السياسية قلن لي: "إن اليمن هو سجننا"" هذا ما قالته أوفي النعامي، مديرة مشروع السلم والأمن، والنوع الاجتماعي لدى منظمة سيفروورد. فهناك حاجة ملحة لمجتمع مدني نشط ومزدهر في جميع أنحاء البلاد من أجل دفع النساء العاملات في مبادرات بناء السلام المحلية إلى الساحة الدولية. ولا بد من معالجة حالة الإقصاء السياسي الحالي للمرأة اليمنية إذا أردنا لمبادرات السلام المستقبلية أن تنجح.

رأب الصدع

تتحدث الناشطات على المستوى المحلي في اليمن عن ضرورة سد الفجوة ورأب الصدع بينهن وبين النساء اللواتي يقدن جهود السلام على الصعيدين الوطني والدولي.

وتحتاج النساء على المستوى المحلي منبراً كي يتم سماعهن، حيث أن هناك إمكانية واضحة لإجراء محادثات سلام تتجاوز صنعاء إلى مستوى المحافظات (إقليمية). في حين أن منظومة الأمم المتحدة قد استثمرت موارد كبيرة في بعض القيادات النسوية اليمنية، يمكن للتقدم أن يستمر ويتعزز من خلال بناء علاقاتهن مع مبادرات بناء السلام بقيادة النساء المحليات.

يجب أن تتجاوز المشاركة الفعالة على المستوى الوطني والدولي حدود التواجد الشخصي فقط، إلى الحالة التي تكون فيها مشاركة المرأة بفعالية في برامج التخطيط والمشاركة الكاملة في المناقشات. ويجب أن يشمل ذلك وجود الترتيبات السياسية والأمنية في صلب محادثات السلام اليمنية، بالإضافة إلى وجود برنامج إنساني حقيقي يراعي النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد من الأمور المهمة الأخرى.

اليمن يعتبر مثال واحد من بين العديد من الأمثلة لعدم إدماج أصوات النساء في عمليات السلام. وقد تمت جدولة العديد من الفعاليات الدبلوماسية رفيعة المستوى والفعاليات الخاصة بالمانحين في الأشهر المقبلة حول اليمن. ولا يجب أن تبقى النساء اليمنيات من مختلف الفئات تنتظر فرصتها في أن يتم الاستماع إليها. وينبغي أن يتم إدراجها في هذه الفعاليات، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2242.

يمكن للنساء أن يصنعن السلام

عندما تستأنف محادثات السلام، يجب ألا يعتبر ذلك غاية في حد ذاتها، ولكن يجب أن ينظر إليها على أنها خطوة أولى في عملية بناء السلام. فإن الخطوة الأولى ستكون إعداد وتصميم محادثات السلام، التي يجب أن تكون المرأة مشاركة فيها.

حققت المرأة مساهمات كبيرة في صنع السلام وتنفيذ الاتفاقات النهائية في جميع أنحاء العالم. وهناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها أن تشارك المرأة في عملية السلام في اليمن³¹، من خلال التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات أو من خلال كونها "مراقبة". وتشمل هذه الوسائل المشاورات التي يذهب فيها فريق وساطة عملية السلام إلى المحافل المحلية التي يمكن أن تحدد القضايا الرئيسية والطلبات والمقترحات من النساء على الأرض، وهن اللواتي يواجهن الحقائق اليومية للصراع. وتصبح مثل هذه المستويات من المشاركة أكثر أهمية في حال توقف عملية السلام الوطنية.

يمكن أن تقدم المعلومات من القاعدة الشعبية دعماً للمواقف المشتركة للنساء للضغط من أجل السلام على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن عند وجود اختلافات أن تساعد ورشات العمل على حل المشكلات في التغلب على التوترات السياسية الموجودة نتيجة للصراع والإستقطاب المتزايدين. ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في محادثات السلام - مثل مشاورات فريق الوساطة مع المحافل المحلية - تحتاج المرأة اليمنية على المستوى المحلي إلى الدعم والموارد المالية، مثل تلك التي وزعها صك التسارع العالمي³².

سينتجى إدراج المزيد من النساء اليمنيات في عملية السلام على جميع المستويات وجميع المراحل هياكل السلطة الإقصائية القائمة. ويجب أن يترجم أي اتفاق يتم على المستوى الوطني ويكون محاسبا من قبل المجتمع المحلي - يمكن للمرأة أن تلعب دوراً في التفاوض لوقف إطلاق النار على المستوى الوطني وضمان تنفيذه على مستوى المجتمع المحلي على حد سواء. ويمكن أن يشارك دورها في ضمان سلام وأمن المجتمع الأوسع، بما في ذلك المجالس المحلية وزعماء القبائل.

لا بد من بناء فهم لما تعنيه ممارسة النساء للسلطة والنفوذ من الناحية العملية على المستوى المحلي، بما في ذلك ضمن لجان التهدئة والتنسيق. وعند البدء بأي عملية محتملة لإعادة الإعمار، يجب أن تكون النساء على المستوى المحلي في طليعة الأولويات، وذلك عندما يجد اليمن طريقه إلى السلام.

5. الخلاصة

في خضم الصراعات المحلية المتزايدة، أدت الحرب إلى انقسامات عميقة داخل المجتمع اليمني. وستكون هناك حاجة لبناء السلام المحلي والمصالحة والشفاء من هذه الانقسامات عندما تصمت البنادق أخيراً. وقد بدأت الجماعات النسوية بالفعل على العمل من أجل السلام على المستوى المحلي من خلال الانخراط في مناقشات حول عمليات السلام الممكنة وحول رؤيتهم لمستقبل بلادهم، وبعضهن حققن إنجازات مهمة.

يجب إزالة العوائق أمام النساء اليمنيات من أجل إيصال أصواتهن وقصصهن للعالم. وهناك حاجة ملحة لسد الفجوة بين النساء اللواتي يقدن جهود السلام على الصعيدين الوطني والدولي، واللواتي يقمن بذلك على المستوى المحلي. وتحتاج النساء والمنظمات المحلية التي تقودها النساء إلى دعم مالي طويل المدى، وبناء قدرات مصممة خصيصاً لاحتياجاتهن، ومنابر للنساء أمثال تغريد ونور لكي يتم الاستماع إليهن. ويجب أن تتجاوز مبادرات السلام هذه حدود صنعاء إلى أجزاء أخرى من البلاد.

لا يمكن أن يتحقق السلام الحقيقي بالاعتماد على النخب التي تقسم الأراضي وغنائم الحرب.

ملاحظات

1. تم الرجوع إلى كافة الروابط المذكورة هنا في شهر يناير (كانون الثاني) 2017، إلا إذا ذكر غير ذلك في نصها.

1. أ. بارون. (2016). حرب اليمن المنسية: كيف يمكن لأوروبا أن ترسي أسس السلام. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.
2. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). (2016). مراجعة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017.
3. ت. بافينهولز، ن. روس، س. ديكسون، آل. شلاتشر و ج. تروو. (2016). احتساب صوت النساء وليس فقط عدّهن: تقييم دمج وتأثير النساء في مفوضات اللام. جنيف: السلام الشامل ومبادرة الانتقال ومنظمة الأمم المتحدة للنساء.
4. و. جريسمان. (2016). من الأسفل للأعلى: تحليل النوع الاجتماعي والنزاع في اليمن. منظمة أوكسفام ومنظمة كير الدولية ومنظمة جين-كاب، من موقع: <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/from-the-ground-up-gender-and-conflict-analysis-in-yemen-620112>
5. ت. بافينهولز وآخرون. (2016). احتساب صوت النساء.
6. و. جريسمان. (2016). من الأسفل للأعلى: تحليل النوع الاجتماعي والنزاع في اليمن. منظمة أوكسفام ومنظمة كير الدولية ومنظمة جين-كاب، من موقع: <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/from-the-ground-up-gender-and-conflict-analysis-in-yemen-620112>
7. محطة بي بي سي الإخبارية. (2016). عالمان: اليمن الذي يعيش المجاعة. <http://www.bbc.co.uk/programmes/b07xplk3>
8. أوتشا. (2016). مراجعة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017.
9. صندوق السكان التابع للأمم المتحدة (UNFPA). (2016، 24 تشرين الأول). 10: كيف يعتمد مستقبلنا على فتاة في هذا العمر الحاسم. متوفر على موقع: <http://yemen.unfpa.org/news/10-how-our-future-depends-girl-decisive-age>
10. صندوق السكان التابع للأمم المتحدة. (2016، 30 آذار). عام على النزاع في اليمن يضع حياة 3.4 مليون سيدة في عمر الإنجاب على حافة الخطر. متوفر على الموقع: <http://yemen.unfpa.org/news/year-conflict-yemen-puts-lives-34-million-women-reproductive-age-risk-0>
11. أوتشا. (2016). مجلة الشؤون الإنسانية اليمنية العدد رقم 15 متوفر على الموقع: <http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-bulletin-issue-15-31-august-2016-enar>
12. أوتشا. (2016). مراجعة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017 متوفر على الموقع: <http://reliefweb.int/report/yemen/2016-humanitarian-needs-overview-enar>
13. المصدر السابق.
14. المصدر السابق.
15. أ. بارون. (2016). حرب اليمن المنسية.
16. أوكسفام. (2016). فهم المجتمعات المتضررة في اليمن. صنعاء: أوكسفام. تقييم الحماية.
17. و. جريسمان. (2016). من الأسفل للأعلى. ص. 47. م. هاينز (2016)، دور النساء في السلام والأمن في اليمن. سيفرورلد، مركز البحث التطبيقي بالشراكة مع المشرق (CARPO) ومركز الاستطلاع اليمني (YPC). مراجعة الأدبيات. متوفر على الموقع: <http://www.saferworld.org.uk/resources/view-resource/1095-womenas-role-in-peace-and-security-in-yemen>
18. كجزء من استجابة أوكسفام الشاملة للمياه والصرف الصحي والنظافة، يتم تدريب متطوعين في مجال الصحة من المجتمعات المحلية ويتم تزويدهم بما يلزم لنشر المعلومات من بيت لبيت حول كيفية المحافظة على الصحة العامة.
19. صندوق السكان التابع للأمم المتحدة. (2016، 17 تشرين الثاني). تلجأ العائلات بشكل متزايد لتزويج الأطفال مع تعمق النزاع في اليمن. متوفر على الموقع: <http://yemen.unfpa.org/news/families-increasingly-resort-child-marriage-yemen%E2%80%99s-conflict-grinds-0>
20. مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية حول النساء والسلام والأمن. (تشرين الأول 2016). رسالة مفتوحة إلى مجلس الأمن حول النقاش المفتوح النساء والسلام والأمن. متوفر على الموقع: <http://www.womenpeacesecurity.org/resource/open-letter-unsc-wps-anniversary-october-2016/>
21. قرار مجلس الأمن رقم 1325. (2000). متوفر على الموقع: <http://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/>
22. عادة ما يسعى ممثلو الأطراف المختلفة لمباحثات السلام والذين يأتون من النخب التقليدية وراء أربابهم المادية مما يؤدي لتهميش المجتمع اليمني على المستوى العام. انظر: ن. الدوسري (2016). إيجاد نهج جديد لمباحثات السلام اليمنية. مدونة المجلس الأطلسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. متوفر على الموقع: <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/finding-a-new-approach-to-yemen-s-peace-talks>
23. ر. أكيسون. (2015). النساء، السلاح، والحرب. نقد جندي للآليات متعددة الأطراف. مجموعة النساء الدولية للسلام والحربة.
24. قرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015). متوفر على الموقع: <https://www.un.org/press/en/2015/sc12076.doc.htm>

25. من أجل أن تنجح الجهود الدولية والوطنية للسلام يجب أن يتم توطين العمليات الدامجة والتشاركية على المستوى المحلي. انظر: ر. كوماراسوامي (2015). *منع النزاعات، تحول العدالة، ضمان السلام: دراسة دولية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325*. بتقويض من الأمين العام للأمم المتحدة. متوفر على الموقع: <http://www2.unwomen.org/-/media/files/un%20women/wps/highlights/unw-global-study-1325-2015.pdf?vs=323192435> p. 15
26. سيفرورلد. (2016، 12 تموز). *لنضبي الشوارع في تعز*. متوفر على الموقع: <http://www.saferworld.org.uk/news-and-views/case-study/72-lighting-up-the-streets-of-taiz>
27. منظمة الأمم المتحدة للنساء. (2015). *النساء اليمنيات يدعون لإشراكهن في مباحثات السلام*. <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts>
28. تسمح حالة "مراقب" للأفراد باشتراك محدود في النشاطات الدبلوماسية. ويتغير هذا بالاعتماد على العملية والمنهجية المتبعة ولكنه بشكل أساسي يعني أن العضو بصفة مراقب غير قادر على التصويت أو على اقتراح القرارات.
29. رسائل النساء للأطراف في الكويت، أيار 2016.
30. وجد بحث قامت به سيفرورلد أنه يمكن الأعراف الجنديرية التي تقيد حرية حركة النساء حددت فرصهن في المشاركة السياسية، مثل حضور اجتماعات الأحزاب السياسية أو المشاركة في جلسات مضع القات. (القات هي عشبة محفزة قوية لها شعبية في اليمن، وتستخدم جلسات القات للتوصل للإجماع المجتمعي على القضايا. وعادة ما يتم إجراء الأعمال واتخاذ القرارات في هذه اللقاءات التي يمنع على النساء المشاركة فيها). انظر: ج. روجرز، ه. رايت، س. حداد، م. باناد، و ب. جابر. (2013). *من الخطر أن تكون أنت الأولى*. سيفرورلد. متوفر على الموقع: <http://www.saferworld.org.uk/resources/view-resource/768-its-dangerous-to-be-the-first>. p17.
31. ت. بافينهولز وآخرون. (2016). *احتساب صوت النساء*.

تم إطلاق آلية التسريع الدولية للنساء والسلام والأمن والتحركات الإنسانية في شباط عام 2016. وكانت قد تم تأسيسها لسد مكان فجوة كبيرة في التمويل وتوجيه الموارد بشكل مباشر لمنظمات المجتمع المدني النسوية التي تعمل مباشرة على الجبهة للحد من النزاع وحله والتعافي منه. تتوفر المزيد من المعلومات على الموقع: <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2016/2/global-acceleration-instrument-launch#sthash.e2JyK5c5.dpuf>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنظمتي "سيفر وورد" و"أوكسفام الدولية" يناير (كانون ثاني) 2017

كتب هذا البحث بواسطة أوفى النعامي وسومان مودلي. وتشكر منظمة أوكسفام مساعدة شاهين شوغتاي، زوريكا شاكون، سيلفيا غالي، ريم جودة، ليوني نورثيج، شيلاغ دالي، جيتا كوتيبارامبيل وأماندا بريدون في إنتاجه. وهو جزء من سلسلة من الأبحاث لإثراء النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

ولمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثرت في هذا البحث يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى advocacy@oxfaminternational.org

حقوق النشر والطبع محفوظة، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحوث، شريطة أن يتم ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حق النشر والتأليف أن يتم تسجيل كل استخدام لهذا البحث لديه لأغراض تقييم الأثر. وللنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة استخدامه في منشورات أخرى أو ترجمته أو تعديله، يجب أن يتم الحصول على ترخيص وقد يتم فرض رسوم على ذلك. يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا البحث صحيحة في الوقت الذي تمت فيه الطباعة. تم نشر هذا البحث من قبل منظمة أوكسفام بريطانيا لمنظمة أوكسفام الدولية تحت ISBN 978-0-85598-923-1 في يناير (كانون الثاني) عام 2017

أوكسفام بريطانيا، منظمة أوكسفام، جون سميث، كاولي، أكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 20 منظمة تتعاون في أكثر من 90 دولة، وذلك كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، من أجل بناء مستقبل خال من الظلم والفقر. يرجى مراسلة أيًا من الوكالات الواردة أدناه لمزيد من المعلومات، أو زيارة www.oxfam.org

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام نوفيبي (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
مراقب:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

إنترمون أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)

أوكسفام هونج كونج (www.oxfam.org.hk)
اي بي اي اس (الدنمارك) (www.ibis-global.org)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.intermonoxfam.org)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)